



## دور التحول الرقمي للمحاسبة في تعزيز التنمية المحاسبية المستدامة (دراسة مفاهيمية - استطلاعية)

الأستاذ المشارك الدكتور كمال عبد العزيز النقيب<sup>1</sup> ، م.د. أسعد جاسم خضير القيسي<sup>2</sup>

انتساب الباحثين

<sup>1,2</sup> كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بلاد  
الرافدين، العراق، بعقوبة، 32001

<sup>1</sup> [professornakibson@gmail.com](mailto:professornakibson@gmail.com)

<sup>2</sup> [asaadj688@gmail.com](mailto:asaadj688@gmail.com)

<sup>1</sup> المؤلف المراسل

معلومات البحث

تاريخ النشر: آب 2026

### Affiliation of Authors

<sup>1,2</sup> College of Administration  
and Economics, University of  
Bilad Al-Rafidain, Iraq,  
Baqubah, 32001

<sup>1</sup> [professornakibson@gmail.com](mailto:professornakibson@gmail.com)

<sup>2</sup> [asaadj688@gmail.com](mailto:asaadj688@gmail.com)

<sup>1</sup> Corresponding Author

### Paper Info.

Published: Aug. 2026

### المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التحول الرقمي للمحاسبة في تعزيز التنمية المحاسبية المستدامة. لذا اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي لاستعراض الإطار الفكري للتحول الرقمي للمحاسبة وانعكاسه على تحقيق التنمية المحاسبية المستدامة، وتم دراسة متطلبات وآليات تطبيق التحول المحاسبي الرقمي، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة. وتوصل البحث إلى أن تطبيق أدوات الرقمنة مثل الحوسبة السحابية، والبلوك تشين، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وتعددين البيانات، وتحليل البيانات الضخمة، مما يؤدي إلى أن يحدث نقلة نوعية في جودة وموثوقية المعلومات المالية وغير المالية، ويقلل من فرص الفساد المالي والإداري والتعرض للمخاطر، ويرسخ مبادئ وقواعد الحوكمة الرشيدة، مما ينعكس إيجاباً على تعزيز وتطوير وتفعيل الأبعاد والمجالات المحاسبية للتنمية المستدامة. واختتم البحث بتلخيص أهم الإستنتاجات والتي على ضوئها تم صياغة مجموعة من التوصيات الموجهة إلى الجهات المعنية في العراق.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي المحاسبي، التنمية المحاسبية المستدامة

## Digital Transformation of Accounting for Enhancing Sustainability Accounting Development (An Exploratory - Conceptual Study)

Asso. Prof. Dr. Kamal Abdul Aziz Al-Nakib<sup>1</sup> , Lec. Dr. Asaad Jasim Khudair Al-Qaisi

### Abstract

This research aims to study the impact of digital transformation in accounting on enhancing of sustainability accounting development. That's why the researchers adopting the descriptive methodology approach to build the theoretical frame work of digital transformation in accounting and its reflecting of sustainability accounting development, then study about the successful international experts to explore the possibility of using some useful digital accounting tools and some artificial intelligence techniques such as: cloud network, big-data analysis, data mining, and others those techniques will lead to improve the performance efficiency in order to eliminate the financial and administrative corruption as a basis of expanding and activating the sustainability accounting development.

This research paper is reaching to some conclusions such as there is a direct impact of some accounting digital transformation aspects on sustainability accounting development.

**Keywords:** Accounting Digital transformation, sustainability accounting development

### المقدمة

المستمر. ويُعد التحول الرقمي للمحاسبة من أبرز المحاور التي تسهم في تعزيز الثقة بين الأطراف الفاعلة في الأسواق المالية، من خلال توفير بيانات دقيقة، آنية، وقابلة للتحقق. في السياق العراقي، تبرز الحاجة الملحة إلى تبني تقنيات المحاسبة الرقمية كوسيلة لتجاوز التحديات التي تواجه النظام المالي، مثل

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال التكنولوجيا الرقمية، أصبح التحول الرقمي ضرورة حتمية لكافة القطاعات، وعلى رأسها القطاع المالي والمحاسبي. إذ لم يعد اعتماد الأساليب التقليدية في إدارة المعلومات المالية كافياً لمواكبة متطلبات الشفافية والمساءلة في بيئة اقتصادية تنسم بالتعقيد والتغير

4. تحديد التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق التحول الرقمي في المؤسسات العراقية المالية والمحاسبية.
5. بيان مفهوم التنمية المحاسبية المستدامة وأبعادها.
6. تحديد خصائص جودة المعلومات المحاسبية.
7. تحليل العلاقة بين التنمية المحاسبية المستدامة وجودة المعلومات.
8. تقديم توصيات لتعزيز تطبيق المحاسبة المستدامة.

#### أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من الحاجة الملحة إلى تطوير البيئة المحاسبية في العراق، في ظل التحديات التي تواجه الأسواق المالية من حيث ضعف الشفافية، وتدني مستوى الثقة في المعلومات المحاسبية المقدمة للمستثمرين والجهات الرقابية. وفي هذا السياق، يكتسب التحول الرقمي أهمية متزايدة كأداة استراتيجية يمكن أن تسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتسريع عمليات الإفصاح، وتعزيز تطبيق أبعاد التنمية المحاسبية المستدامة.

#### الأهمية العلمية

إثراء الأدبيات المحاسبية المتعلقة بالمحاسبة المستدامة. توضيح العلاقة النظرية بين الاستدامة وجودة المعلومات.

#### الأهمية العملية

مساعدة المؤسسات في تطوير أنظمتها المحاسبية الرقمية. تعزيز الشفافية والثقة في القوائم المالية. دعم الجهات الرقابية وصناع القرار.

#### فرضية البحث

انطلاقاً من إشكالية البحث المطروحة فقد بُني البحث على فرضية مفادها:

إن التحول الرقمي في المحاسبة يسهم بشكل فعال في تعزيز التنمية المحاسبية المستدامة، من خلال تحسين جودة الإفصاح المالي، وتسهيل الوصول إلى البيانات، وزيادة موثوقية التقارير المحاسبية.

#### منهجية البحث

لتحقيق أهداف البحث ومعالجة إشكاليته المطروحة اعتمد الباحثان في انجاز هذا البحث على المنهج الوصفي الاستكشافي المفاهيمي، الذي يهدف إلى تحليل المفاهيم النظرية المرتبطة بالتحول الرقمي في المحاسبة، واستكشاف دوره المحتمل في تعزيز الشفافية والثقة في المعلومات المحاسبية كمنهج عمل نحو تحقيق التنمية المحاسبية

ضعف الرقابة، وتضارب المعلومات، وغياب الثقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية. ومن هنا، يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على دور التحول الرقمي في تطوير الممارسات المحاسبية، وتحقيق مستويات أعلى من الشفافية، بما ينعكس إيجاباً على توسيع آفاق تطبيق جوانب وأبعاد التنمية المحاسبية المستدامة.

#### المحور الأول: الإطار المنهجي للبحث

##### مشكلة البحث

في ظل التحديات التي تواجه البيئة المحاسبية في العراق، مثل ضعف نظم الإفصاح المالي، وتدني مستوى الثقة بين المستثمرين والمؤسسات المالية، يبرز التحول الرقمي كأحد الحلول الممكنة لتعزيز جودة المعلومات المحاسبية. إلا أن تطبيق هذا التحول يواجه عقبات تتعلق بالبنية التحتية، والكوادر البشرية، ومدى جاهزية المؤسسات لاعتماد التقنيات الحديثة. من هنا تتبع الحاجة إلى دراسة العلاقة بين التحول الرقمي والشفافية والثقة في المعلومات المحاسبية من أجل تعزيز التوسع في استخدام مجالات وأبعاد التنمية المحاسبية المستدامة.

وتتلخص مشكلة البحث في الإجابة على السؤال المحوري التالي: هل يسهم التحول الرقمي للمحاسبة في تعزيز التنمية المحاسبية المستدامة؟ وتنجم عنه بعض الأسئلة الفرعية أدناه:

1. ما المقصود بالتحول الرقمي في المحاسبة؟ وما هي عناصر المحاسبة الرقمية؟
2. ما مفهوم التنمية المحاسبية المستدامة؟
3. ما خصائص جودة المعلومات المحاسبية؟
4. هل يوجد أثر بين التحول الرقمي في المحاسبة والتنمية المحاسبية المستدامة وجودة المعلومات؟
5. ما المعوقات التي تواجه تطبيق المحاسبة المستدامة؟

##### أهداف البحث

1. تحليل مفهوم التحول الرقمي في المحاسبة وتحديد مكوناته وأبعاده التقنية والتنظيمية.
2. استكشاف العلاقة بين التحول الرقمي والشفافية المحاسبية في بيئة التنمية المحاسبية المستدامة.
3. تحديد أثر التحول الرقمي على تعزيز الثقة لدى المستثمرين والمستخدمين للمعلومات المالية.

المستدامة. يركز البحث على مراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة، وتحليل الاتجاهات العالمية في تطبيق التحول الرقمي المحاسبي، مع محاولة إسقاطها على الواقع العراقي.

### متغيرات البحث

تضمن البحث متغيرين أساسيين، المتغير المستقل تمثل التحول الرقمي للمحاسبة ويعقبه المتغير التابع المتمثل بتعزيز محاور وأبعاد التنمية المحاسبية المستدامة.

### صعوبات البحث المتوقعة

1. صعوبة الحصول على بيانات دقيقة من بعض المؤسسات.
2. عدم توفر الدراسات الوافية عن التحول الرقمي المحاسبي.
3. محدودية الوعي بمفهوم المحاسبة المستدامة.
4. ضعف الإفصاح البيئي والاجتماعي.
5. قلة الدراسات المحلية في هذا المجال.

### خطة البحث

بغية تحقيق أهداف البحث الحالي وتغطية جميع جوانبه تم تقسيمه إلى أربعة محاور أساسية، تناول المحور الأول الإطار المنهجي للبحث، وتضمن المحور الثاني الجانب النظري للبحث، في حين حُصص المحور الثالث للجانب التحليلي للمفاهيم، فيما بيّن المحور الرابع والأخير الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثان والتوصيات الخاصة بها.

### المحور الثاني: الجانب النظري للبحث

#### أولاً: الشفافية والثقة بالمعلومات المحاسبية:

#### مفهوم الشفافية وأهميتها:

الشفافية تعني توفر المعلومات الدقيقة والكاملة وفي الوقت المناسب لجميع أصحاب المصلحة، مما يمكنهم من تقييم أداء الشركات واتخاذ قرارات استثمارية رشيدة. تشمل الشفافية الإفصاح عن القوائم المالية، وحوكمة الشركات، والمخاطر، وأي معلومات أخرى جوهرية. تعتبر الشفافية حجر الزاوية لكفاءة السوق، حيث تمنع التداول بناء على معلومات داخلية، وتحد من التلاعب بالأسعار.

### مفهوم الثقة وأركانها في البيئة المالية:

الثقة هي الاعتقاد بنزاهة وكفاءة الطرف الآخر. في الأسواق المالية، تعتمد الثقة على ثلاثة أركان أساسية [1]:

- النزاهة: صدق المعلومات المقدمة وخلوها من الغش.
- الكفاءة: قدرة السوق والمؤسسات على أداء وظائفها بشكل فعال.
- الالتزام: تطبيق القوانين واللوائح بحيدة وصرامة.

### العلاقة بين الشفافية والثقة:

توجد علاقة طردية قوية بين الشفافية والثقة. فكلما ارتفع مستوى الشفافية، زادت ثقة المستثمرين، مما يؤدي إلى:

- زيادة حجم التداولات والسيولة في السوق.
- انخفاض تكلفة رأس المال للشركات.
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.
- تحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

### معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ودورها في تعزيز الشفافية:

تمثل معايير IFRS إطاراً موحداً وعالمياً لإعداد القوائم المالية، يهدف إلى تحقيق القابلية للمقارنة والشفافية عبر الحدود. يعد تبني هذه المعايير خطوة أساسية نحو كسب ثقة المستثمرين الدوليين.

### واقع الشفافية والثقة في الأسواق المالية العراقية: يواجه السوق

المالي العراقي إشكاليات كبيرة تتعلق بالشفافية، منها:

- ضعف الإفصاح وجودة التقارير المالية.
  - هيمنة التعاملات الورقية وبطء الإجراءات.
  - قصور في أنظمة الرقابة والتدقيق.
  - تأثير العوامل السياسية والاقتصادية على نزاهة المعلومات.
- أدى هذا الواقع إلى انخفاض ملحوظ في ثقة المستثمرين، وتقلص دور السوق كأداة لتعبئة المدخرات وتمويل الاستثمار.

### ثانياً: التحول الرقمي في المحاسبة: المفهوم والأدوات والآثار

#### مفهوم التحول الرقمي للمحاسبة:

هو عملية استراتيجية شاملة تستخدم التقنيات الرقمية لإعادة هندسة العمليات والنظم المحاسبية، بهدف تحسين الكفاءة والدقة، وخلق قيمة جديدة، وتمكين اتخاذ القرارات في الوقت الفعلي. وهو يتجاوز مجرد أتمتة المهام اليدوية إلى تغيير نموذج العمل ذاته [2].

**أدوات وتقنيات المحاسبة الرقمية:**

• أنظمة تخطيط موارد المؤسسة (ERP): تكامل جميع الوظائف المالية والمحاسبية في نظام موحد، مما يقلل الأخطاء ويوفر بيانات فورية.

• الحوسبة السحابية: توفير البرمجيات والتخزين عبر الإنترنت، مما يخفض التكاليف ويزيد من المرونة وإمكانية الوصول.

• لغة الأعمال القابلة للتمديد (XBRL): معيار لتمثيل البيانات المالية بشكل structured يسهل قراءته آلياً، مما يعزز سرعة ودقة تحليل البيانات [3].

• تقنية البلوك تشين: دفتر الأستاذ الموزع الذي يسجل المعاملات بشكل لا مركزي وآمن وغير قابل للتغيير، مما يلغي الحاجة للوسطاء ويوفر شفافية مطلقة [4].

• الذكاء الاصطناعي (AI) وتعلم الآلة: أتمتة عمليات التدقيق المستمر، وكشف الأنماط غير الطبيعية والتزوير، وتقديم توقعات مالية دقيقة.

• تحليل البيانات الضخمة: تحليل كميات هائلة من البيانات المالية وغير المالية لاكتشاف رؤى استراتيجية.

• التكوين الآلي (RPA): استخدام البرامج "الروبوتات" لأتمتة المهام المتكررة مثل إدخال الفواتير والمصروفات.

**أثر التحول الرقمي على الشفافية والمصادقية:**

• الشفافية الفورية: إتاحة البيانات المالية للجهات المعنية في الوقت الفعلي.

• تخفيض الأخطاء والتدخل البشري: تقليل فرص التلاعب والاحتيال.

• إمكانية التتبع: في أنظمة البلوك تشين، يمكن تتبع كل معاملة إلى أصلها، مما يخلق سجلاً دائماً وشفافاً.

• التدقيق المستمر والمستمر: تمكين المدققين من مراقبة العمليات والبيانات على مدار الساعة.

• تعزيز حوكمة الشركات: توفير أدوات أفضل لمجالس الإدارة والمساهمين لمراقبة الأداء.

**التجارب الدولية في التحول الرقمي للمحاسبة:**

• الولايات المتحدة الأمريكية: استخدام واسع النطاق لـ XBRL في تقديم التقارير لهيئة الأوراق المالية (SEC).

• الاتحاد الأوروبي: تشريعات مثل "الشفافية الضريبية" تدفع نحو الإبلاغ الإلكتروني الإلزامي.

• الإمارات العربية المتحدة: تطبيق "محفظة المستثمر الرقمية" في سوق دبي المالي، وتشجيع تبني التقنيات المالية (FinTech).

• هولندا: تجارب رائدة في استخدام البلوك تشين لتدقيق سلسلة التوريد والمدفوعات الدولية.

**ثالثاً: واقع وتحديات وآفاق تطبيق التحول الرقمي في الأسواق المالية العراقية**

تشخيص الوضع الراهن للمحاسبة والأسواق المالية في العراق:

• النظام المحاسبي: لا يزال يعتمد بشكل كبير على السجلات اليدوية والورقية في العديد من الشركات، خاصة المتوسطة والصغيرة.

• هيئة الأوراق المالية العراقية (ISB): بدأت خطوات نحو إنشاء منصة إلكترونية للتداول، لكن البنية التحتية التكنولوجية والإجراءات تحتاج إلى تطوير كبير.

• الشركات المساهمة: تتفاوت درجة التقدم في الأتمتة، وتواجه صعوبات في تطبيق معايير IFRS بشكل كامل.

• مكاتب التدقيق: تعتمد على أساليب تدقيق تقليدية، مع نقص في الخبرات المتخصصة في تدقيق الأنظمة الرقمية.

**التحديات والمعوقات:**

• التحديات التقنية: ضعف البنية التحتية للاتصالات والإنترنت، وارتفاع تكاليف شراء وتشغيل الأنظمة الرقمية المتقدمة.

• التحديات البشرية: نقص الكوادر المؤهلة والمدرية على استخدام التقنيات الحديثة، ومقاومة التغيير من قبل الموظفين والإدارة.

• التحديات التشريعية والقانونية: عدم وجود تشريعات تنظم التعاملات الإلكترونية والمعايير الرقمية بشكل كافٍ، وعدم الاعتراف القانوني الكامل بالمستندات الإلكترونية.

• التحديات الأمنية: مخاطر القرصنة الإلكترونية وانتهاك البيانات، وعدم وجود استراتيجيات أمن معلومات متكاملة.

• التحديات المالية: محدودية الميزانيات المخصصة للتحول الرقمي في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

- البنك المركزي: دفع التحول في القطاع المصرفي ليكون داعماً للقطاع المالي.
- نقابة المحاسبين والمدققين العراقيين وجمعية المحاسبين القانونيين العراقية.
- الشركات المساهمة: المسؤول الرئيسي عن تبني التقنيات وتطبيق معايير الشفافية.
- جهات التدقيق وبيوت الخبرة: تطوير أدائها لتقديم خدمات تدقيق رقمية.
- الجامعات ومراكز التدريب: إعداد كوادر مؤهلة لقيادة عملية التحول.

### المحور الثالث: يشهد العالم تحولاً سريعاً ومتسارعاً في التسابق نحو تحقيق تحول المجتمع إلى الإقتصاد الرقمي:

بكافة حلقاته وعناصره بما فيها التحول الرقمي المحاسبي في منظمات المال والأعمال والوحدات الاقتصادية والهيئات الحكومية وغيرها من المؤسسات. ولإجل تحقيق ذلك الهدف العام بما ينسجم مع تطلع الدول إلى تطبيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (17) هدفاً وفق محاورها الرئيسية الثلاث التقليدية والمتماثلة بالتنمية البيئية المستدامة والتنمية الاقتصادية المستدامة والتنمية الاجتماعية المستدامة

ونحن كباحثين نضيف لمحاور التنمية المستدامة التقليدية الثلاث:

لها محورين جديدين وهما محور التنمية التكنولوجية المستدامة ومحور التنمية المحاسبية والمالية المستدامة وهنا يبرز وبوضوح دور تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز التحول الرقمي المحاسبي كأحد ركائز التوجه المعاصر للتحول الرقمي.

مما لا شك في إن هناك العديد من تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تؤثر مباشرة على مستلزمات التحول الرقمي المحاسبي ومن ضمنها نظم المحاسبة الرقمية، تعدين البيانات، تحليل وتخزين ومراقبة البيانات الضخمة، توسيع استخدام تقنية البلوك تشين وإنعكاسها على تعزيز التدقيق الداخلي المبني على المخاطر وتفعيل نظم الرقابة الداخلية، تشديد قواعد الحوكمة والإدارة الرشيدة وغيرها من التقنيات المعاصرة التي تتطلب الاستفادة من تطبيق الذكاء الاصطناعي في تعزيز التحول الرقمي المحاسبي. مما يساعد على رفع كفاءة الأداء المالي والإداري وتأمين الوثوقية والمصادقية والموضوعية والحيادية في المعلومات المحاسبية المصاغة في القوائم المالية.

### إطار مقترح للتحول الرقمي في العراق: يقترح الباحثان إطاراً مرحلياً على النحو التالي:

#### المرحلة الأولى: التأسيس والبنية التحتية (قصيرة الأجل: 1-2 سنة)

- تطوير البنية التحتية للاتصالات والشبكات وتوسيع استخدام الكيبل الضوئي والبحري.
- تفعيل دور المركز الوطني للأمن السيبراني.
- تكثيف الجهود لتنظيم ومؤسسة الجهات المسؤولة عن التحول الرقمي للإقتصاد العراقي.
- سن وتحديث التشريعات الداعمة للتعاملات الإلكترونية.
- إلزام الشركات المساهمة الكبيرة بتطبيق معايير IFRS والإفصاح باستخدام XBRL وكذلك الالتزام بمعايير الإستمادة.
- إطلاق حملات توعوية لأصحاب المصلحة.
- تطوير مناهج التعليم العالي المحاسبي مما يؤهل للإنخراط في التحول الرقمي في مجال المحاسبة والمالية.

#### المرحلة الثانية: التطبيق والتوسع (متوسطة الأجل: 3-5 سنوات)

- تطوير منصة إلكترونية متكاملة لهيئة الأوراق المالية تربط جميع الشركات وبيوت الخبرة.
- تشجيع تبني أنظمة ERP والحلول السحابية.
- بناء قدرات المدققين والمحاسبين عبر برامج تدريب مكثفة.
- البدء في تجريب تقنيات مثل RPA لأتمتة العمليات الروتينية.

#### المرحلة الثالثة: التطوير والاستدامة (طويلة الأجل: +5 سنوات)

- استكشاف وتطبيق تقنيات متقدمة مثل البلوك تشين للتحويلات وتسوية الصفقات.
- استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات الضخمة وتقديم رؤى استشرافية.
- تحويل هيئة الأوراق المالية إلى هيئة رقمية بالكامل (Digital Regulator).

#### دور الجهات الفاعلة:

- الحكومة وهيئة الأوراق المالية: المشرع والرقيب والميسر.
- ديوان الرقابة المالية الإتحادي وهيئة النزاهة والشفافية

وقد استقر الرأي تدريجياً على أن السياسات التنموية، لكي تفضي إلى إنماء قابل للاستقرار يجب ألا تحترم مقومات البيئة التي يعيش فيها الإنسان فحسب، بل عليها أن تراعي قدرة كل الفئات الاجتماعية على تحمل التغير والاستفادة منه على قدم المساواة [6]. وقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن مفهوم جديد للتنمية بدلاً للمفاهيم السابقة، وبأن آخر تلك المفاهيم ما يُسمى "بالتنمية المستدامة التي أصبح ينادي بها الجميع هيئات دولية، جمعيات أهلية، ومؤسسات التعليم المختلفة وباحثون... باعتبارها الدواء الشافي لمعضلة تدني معدلات التنمية التي تعاني منها بلدان العالم الثالث، وكأن التنمية في معانيها السابقة لم تكن كذلك، ليبين كيف غاب عن التنمية في أطوارها المختلفة دلالات وأبعاد ومفاهيم هامة [7].

وقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية على ضرورة إيجاد بديل يهدف دائماً إلى وجود المواءمة أو التوليفة المطلوبة للعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي، وبين المجتمع وتنميته، وكذلك التركيز ليس فقط على تحقيق تحسين مستمر في توزيع الدخل والموارد بين أفراد المجتمع. بل أيضاً على توفير فرص العمل، تحسين مستوى تقديم الخدمات الصحية والتعليمية، الحد من مشكلة الفقر، وغيرها من الخدمات الأساسية [8].

ومما يجدر ذكره فإنه وحتى مطلع الستينيات من القرن المنصرم لم تستقطب المشاكل البيئية الانتباه الكافي لمتخذي القرار وواضعي الاستراتيجيات والخطط التنموية والسياسة في معظم دول العالم، وفي الوقت الذي زعم فيه الكثيرون فشل النماذج التنموية، برز مفهوم التنمية المستدامة بمثابة النموذج المنتظر تبلور هذا المفهوم خلال الثلاثة عقود الأخيرة من القرن الماضي، خاصة مع مطلع عقد السبعينات، والذي شهد زيادة في مستوى الوعي البيئي وارتفاعاً نسبياً لروح الالتزام بتطبيق السياسات والتوجهات البيئية نحو المحافظة على الموارد ومحاربة التلوث وعدم الإخلال بالنظام البيئي.

وبالتالي فقد أدى زيادة الاهتمام بالبيئة وبالأثار السلبية التي تحل بها نتيجة للأنشطة البشرية بشكل عام والاقتصادية على وجه الخصوص إلى تنامي إدراك الحكومات والمؤسسات الدولية لاستحالة فصل قضايا التنمية الاقتصادية عن قضايا البيئة، وأدى ذلك إلى اتساع مفهوم التنمية الاقتصادية ليتم التحول من مجرد كونه نمواً اقتصادياً مصحوباً ببعض التغييرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية إلى اهتمام بإحداث تغيير في مضمون مكونات النمو. وقد أصبحت هذه التغييرات مطلوبة في جميع الدول كجزء من جملة الإجراءات اللازمة لإدامة الموارد الطبيعية والحد من التدهور البيئي [9].

كما لا يغفى عن بالنا ضرورة مواجهة التحديات والقيود والمحددات التنظيمية والمهنية والتقنية بل وحتى بعض التحديات الأخلاقية

والاجتماعية والتشريعية التي يستوجب معالجتها برؤية حكيمة ومنسجمة مع تطلعات المستقبل المعاصر.

مما يهدف الباحثان إلى تقديم توصيات وتوجيه إرشادات لصناع القرار السياسي والاقتصادي والإداري والمالي والمحاسبي بما يخدم الاستفادة من تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز التحول الرقمي المحاسبي.

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بمفهوم التنمية المستدامة في مختلف المجالات، ومنها المجال المحاسبي، حيث أصبحت المؤسسات مطالبة بالإفصاح عن أدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

وقد أدى ذلك إلى ظهور مفهوم التنمية المحاسبية المستدامة الذي يسعى إلى تطوير الأنظمة والمعايير المحاسبية بما يحقق التوازن بين الأبعاد المختلفة للاستدامة.

وتُعد جودة المعلومات المحاسبية من الركائز الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون وأصحاب المصالح في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، الأمر الذي يبرز أهمية دراسة العلاقة بين التنمية المحاسبية المستدامة وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

### التنمية المستدامة النشأة والتطور والمفهوم:

تتسابق الدول بمختلف مستوياتها التنموية إلى وضع خطط تنموية واقتصادية تهدف إلى النهوض بالأداء الاقتصادي والاجتماعي ورفع المستوى المعيشي لمجتمعاتها [5]. وقد بدأ هذا المفهوم يظهر في الأدبيات التنموية الدولية في أوساط الثمانينات من القرن الماضي تحت تأثير الاهتمامات الجديدة، بالحفاظ على البيئة ونتيجة للاهتمامات التي أثارها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينات من القرن الماضي حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وعلى البيئة والتوازنات الجوهرية في الأنظمة البيئية وقد انتشر استعمال المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسببة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالمياً.

وقد انتشر أيضاً في الأدبيات الاقتصادية الخاصة بالعالم الثالث نظراً لتعثر الكثير من السياسات التنموية المعمول بها وأيضاً توسيع الفروقات الاجتماعية في عدد كبير من الدول، بل إلى المجاعة أو قلة التغذية في بعض الأحيان لدى الفئات الفقيرة التي ساءت أحوالها في الثمانينات من القرن الماضي بالرغم من كل الاستثمارات التي نفذت.

وقد أدى ذلك التساؤل إلى تعميق وجهة نظر التقرير حول مفهوم التنمية، وأصبح النظر إليه ليس فقط ضمن إطارها المحدد والخاص بالنمو الاقتصادي، بل أصبح التقرير يرى بأن الحاجة قد أصبحت ضرورية لقيام مسار جديد للتنمية من شأنه الإبقاء على التقدم الإنساني ( مستقبلنا المشترك ) وبذلك أصبحت التنمية المستدامة هدفاً يشمل كلاً من مجتمعات الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء.

### "قمة الأرض" والإعلان الرسمي لمفهوم التنمية المستدامة:

إن أهم ما يجب ذكره أولاً بشأن مؤتمر ريو دي جانيرو) والمنعقد في عام 1992م، في أنه قد أورد في إعلانه المعروف بـ "إعلان ريو" بأن البشر هم صميم ومركز التنمية المستدامة، وأن من حقهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة، هذا وقد أشاد الجميع بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المعروف باسم (مؤتمر ريو) بمجرد انعقاده وباعتباره إنجازاً عظيماً وذلك استناداً فقط على عدد زعماء العالم الذين شاركوا في فعاليات ذلك المؤتمر، ثم عاد المعلقون والمحللون مشيدين من جديد بالنجاح الكبير الذي حققه المؤتمر استناداً إلى الوثائق التي أصدرها المشاركون ووصفوا تلك الوثائق بأنها تاريخية، هذا بالإضافة إلى الإجماع على ضرورة مفهوم التنمية المستدامة. ومنذ تلك القمة (قمة الأرض) استحوذ مفهوم التنمية المستدامة على اهتمام العالم، حيث أحدثت القمة نقلة نوعية في مفهوم العلاقة بين التنمية من جهة والاعتبارات البيئية من جهة أخرى كاستجابة طبيعية لتنامي الوعي البيئي العالمي الذي صار يعني حقيقة أن عملية التنمية ما لم تسترشد بالاعتبارات البيئية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية فإن كثيراً منها سوف يأتي بنتائج غير مرغوبة أو يُحقق فوائد قليلة أو ربما يفشل تماماً [11].

رابعاً: مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبرج 2002م: انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مدينة جوهانسبرج في العام 2002م تأكيداً على ضرورة التصدي لمشكلة تدهور البيئة وعلى أن حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية أصبحت أموراً لا بد منها لتحقيق التنمية المستدامة، هذا بالإضافة إلى الوقوف على ما تم تحقيقه في هذا المجال منذ قمة الأرض وما تمخض عنها من إعلانات دولية في مجال البيئة والتنمية. وقد انعقدت تلك القمة مواصلة للخطوة المعدة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة والاستفادة من المنجزات التي تحققت منذ مؤتمر البيئة والتنمية. وقد نادى تلك القمة بالعديد من التوصيات والمبادرات من ضمنها الإسراع في تنفيذ اتفاقيات

أولاً: " نادي روما " والصراع بين المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية: ويعتبر تقرير نادي روما الذي صدر عام 1972م تحت عنوان (وقف التنمية) نقطة البدء لهذا المفهوم الجديد للتنمية، حيث أثار التقرير المزيد من القضايا الجوهرية والمثيرة للجدل بشأن دور السكان واستهلاك الموارد والتلوث البيئي والتكنولوجي، ففي هذا التقرير دق الخبراء ناقوس الخطر إلى ما يمكن أن ينجم عن الوتيرة المتسارعة للتنمية الاقتصادية والتزايد السكاني من استنزاف للموارد وتلوث للطبيعة والضغط على النظام البيئي.

وقد استعرض مجموعة من الباحثين تحت رعاية " نادي روما " النتائج البيئية العالمية المستقبلية التي تتطوي على كارثة من خلال بعض الافتراضات والتقديرات الاستقرائية المبسطة الخاصة بمعدلات نمو السكان والموارد، وقد أثار هذا التقرير في حينه جدلاً واسعاً بين المختصين الذين انقسموا إلى قسمين، فريق مؤيد لعملية التنمية وفريق آخر يناصر المحافظة على البيئة؛ وذلك في تصور يجعل المسألتين ( التنمية والمحافظة على البيئة ) خيارين متناقضين يصعب المواءمة بينهما. بيد أن فريقاً من المختصين ركزوا على دراسة هذه الإشكالية بعمق مستخدمين ذات المنهجية، حيث توصلوا إلى أن ثمة إمكانية لوضع استراتيجيات تنموية توفق بين مطلب التنمية وضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة، ولكن هذا المصطلح الذي يترجم التوافق بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة سرعان ما تم استبداله بمصطلح التنمية المستدامة والذي ذكر للمرة الأولى عام 1980م من طرف الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة في تقريره الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة [10].

### " مستقبلنا المشترك " والترويج لمفهوم التنمية المستدامة:

أول من أشار إلى مفهوم التنمية المستدامة بشكل رسمي هو تقرير (مستقبلنا المشترك) الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية والبيئة في عام 1987م وقد تشكلت هذه اللجنة بتكليف من الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1983م.

وقد أدى نشر تقرير "مستقبلنا المشترك" إلى تركيز الأضواء على ضرورة إعطاء البيئة ومواردها الطبيعية الأهمية التي تستحقها وذلك من خلال تحقيق التوازن في عناصر الحياة الطبيعية والاقتصادية، حيث ذكر ضمن فقراته بأن الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من الناس وتجعلهم أكثر عرضة للأذى، بينما تؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور البيئة، كما يتساءل التقرير عن كيفية قدرة هذه التنمية بأن تخدم أجيال الألفية القادمة الذي يتضاعف فيه أعداد البشرية الذين يعتمدون على الموارد البيئية نفسها.

الأمم المتحدة الخاصة بالبيئة والتنمية، وتشجيع البلدان على المصادقة على تلك الاتفاقيات، وإتاحة إمكانية الوصول للمعلومات، خاصة بالنسبة للدول النامية، وتحسين إمكانية استخدام الموارد الطبيعية وغيرها، وتشجيع وتعزيز الاستثمار والتعاون الدولي على كافة المستويات وغيرها من التوصيات الخاصة والعامة والتي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

### تعريف مفهوم التنمية المستدامة:

مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم التي يكتنفها الكثير من الغموض واللبس من حيث صعوبة تقديم تعريف عملي لهذا المفهوم.

وقد تم ملاحظة أن هذا المفهوم يحمل كل معنى يود المؤلفون عرضه في قضاياهم المختلفة مهما كان نوع وخلفية تلك القضايا، بل وقد سخر البعض الآخر من أن غموض مفهوم التنمية المستدامة ربما كان السبب الرئيسي وراء شيوع وانتشار استخدام مفهوم التنمية المستدامة وبأن الاتفاق على هدف غير محدد قد يضيف المزيد من الغموض واللبس على الاختلافات المفهومة ضمناً. وفي هذا الصدد، فقد قام العديد من الاقتصاديين ومع زيادة الاهتمام بهذا المفهوم بمحاولات كثيرة لتقديم تعريف أو تفسير لمفهوم التنمية المستدامة [12].

لذا فإن مفهوم التنمية ارتبط بالعديد من حقول المعرفة فهناك تنمية ثقافية التي تسعى إلى رفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك تنمية اجتماعية مختلفة، فضلاً عن ذلك استحداث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين أوضاعه في المجتمع.

وبشكل عام فإن التنمية تعني أن نكون منصفين لحيل المستقبل، فهي تهدف إلى أن يترك الجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيذاً من الموارد مماثلاً للرصيد الذي ورثه أو أفضل منه. أو بعبارة أخرى: استجابة للحاجات الحاضرة، من دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة الوفاء بحاجاتها) [10].

### علاقة المحاسبة بالتنمية المستدامة:

تساهم التنمية الاقتصادية في تعزيز من الثروات الإجمالية للدول وبناء قاعدة قوية لاقتصاداتها الوطنية، كما أنها تتيح رافداً رئيسياً لزيادة القدرات والإمكانيات لمتطلبات وحاجات المجتمع من الخدمات الاجتماعية المختلفة، كذلك المتعلقة بتوفير الأمن والرفع من جودة الخدمات التعليمية والصحية، والحد من الفقر، ومن زاوية مختلفة، فقد صاحبت متطلبات التنمية الاقتصادية مجموعة من الآثار السلبية، مثل ظاهرة الاحتباس الحراري، وتلوث الهواء

والمياه، واستنزاف الموارد الطبيعية والبيئية، والأضرار على صحة الإنسان ومستوى المعيشة في نهايات الألفية الثانية، ومع تزايد الوعي حول الجوانب البيئية والاجتماعية، ظهر ما يعرف بمفهوم الاستدامة الذي يهدف إلى معالجة القصور في مفهوم التنمية الاقتصادية. وقد اكتسب هذا المفهوم في السنوات الأخيرة أهمية كبيرة ومتزايدة على أكثر من صعيد، كالصعيد الحكومي، ومجال المنظمات الدولية، وأروقة البحث العلمي. ويعتبر مفهوم التنمية المستدامة من أكثر المفاهيم البارزة للاستدامة، ولقد لاقى المزيد من القبول والانتشار بعد صدور تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية في عام 1987م ولقد دعت اللجنة في تقريرها إلى شكل من أشكال التنمية المستدامة، وعرفت بالتنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية احتياجاتها الخاصة مع الاعتراف بوجود حدود للقدرة على توفير الموارد. [5].

### ويقصد بالاحتياجات ضمن هذا التعريف العناصر الثلاثة المترابطة داخلياً ببعضها البعض

ضمن عملية التنمية المستدامة هي : البيئة والاقتصاد والمجتمع وتختلف مستويات التنمية الاقتصادية بشكل كبير من دولة إلى أخرى، وتعتبر شركات ومؤسسات الأعمال محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي، على المستويين المحلي أو الدولي. وقد أدى تصاعد الاهتمام الدولي، والإقليمي، والمحلي بالموضوعات والقضايا الاجتماعية والبيئية إلى تزايد الضغوطات على منظمات الأعمال لتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع والبيئة والمساهمة في رقي المجتمعات وتطورها [6].

نتيجة لذلك، أصبحت متطلبات التنمية المستدامة اليوم أحد أهم القضايا التي تواجهها الشركات ومؤسسات الأعمال في سعيها المستمر للرفع من قدراتها التنافسية وتحقيق مستهدفات النمو والبقاء، الأمر الذي جعل عمليات تقييم الأداء المتعلقة بالنواحي الاجتماعية والبيئية لمنظمات الأعمال من العوامل الرئيسية للحكم على مدى نجاح الأعمال الناجحة.

وفي هذا السياق يتعين على الشركات ومؤسسات الأعمال - لمقابلة متطلبات تعزيز قدرتها التنافسية ومستهدفات النمو والبقاء - الأخذ بالاعتبار تأثير أنشطتها وعملياتها على البيئة والمجتمع والإفصاح عنها في تقاريرها الدورية.

ومن المتعارف عليه أن نظم المعلومات وإعداد التقارير تتركز أساساً في التعامل مع النتائج المالية لأنشطة الشركات، ولا تتعامل على نحو مماثل مع المعلومات المطلوبة حول الآثار الاجتماعية والبيئية الناتجة عن مثل هذه الأنشطة.

وفي ظل التطورات الجديدة فيما يتعلق بمتطلبات التنمية المستدامة، فإن الحاجة تستدعي وجود نظم مبتكرة مطورة من شأنها أن تفصح

عن الآثار الاجتماعية والبيئية الناتجة عن أنشطة الشركات، والتقرير عنها بما يتماشى مع تطورات ومتطلبات التنمية المستدامة[1].

وعلى هذا الأساس، فإن المتطلبات الجديدة تضع مسؤوليات كبيرة على عاتق الوظيفة المحاسبية باعتبارها من أهم النظم المعلوماتية التي تستهدف خدمة فئات متعددة ذوي المصالح، داخل وخارج المنظمة كما أن زيادة التطور والاهتمام بقضايا الاستدامة انعكس بدوره على الفكر المحاسبي، من خلال الاهتمام بتحسين مجالات القياس والإفصاح المحاسبي وتوسيع مضمونه ليشمل مجالات جديدة من أهمها الإفصاح عن الإسهامات الاجتماعية والبيئية إلى جانب الإسهامات الاقتصادية للمنشآت. ومفهوم الاستدامة لأي منشأة ينطوي على تنفيذ استراتيجيات الأعمال التي تلبي الحاجات الحالية للمنشأة وأصحاب المصالح، وفي الوقت نفسه حماية وتعزيز دور الموارد البشرية والطبيعية التي ستحتاجها في المستقبل.

والمحاسبة عن الاستدامة حدد على أنه مصطلح شامل للممارسات المحاسبية الداخلية والخارجية، التي تحتضن الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية، وتلعب دوراً محورياً في دعم استراتيجية الاستدامة في العمليات اليومية، واتخاذ القرارات، وتطوير العلاقات مع أصحاب المصالح على أساس الثقة والشرعية. كما عرفها [2]. على أنها مجموعة فرعية من المحاسبة الأنشطة والأساليب والنظم اللازمة للتسجيل والتحليل والتقرير عن كل من تتعامل مع :

1. الآثار المالية الناجمة عن القضايا البيئية والاجتماعية.
2. الآثار البيئية والاجتماعية لنظام اقتصادي محدد مثل (منشأة، موقع إنتاج، إلخ).
3. تشكل التفاعلات وعلاقات الترابط بين القضايا الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للاستدامة. 4. اشكال، [7].

وبشكل عام يمكن القول أن التنمية المستدامة هي وسيلة للمحافظة على البيئة بمكوناتها الحية وغير الحية من إنسان وحيوان ونبات وهواء وجما، وأن يتم استغلال الموارد الطبيعية بطرق تحافظ عليها ولا تؤدي لاستنزافها لغرض ضمان استمرارية الحياة للأجيال القادمة، وتوفير سبل العيش الكريم لهم.

تتأثر الشركات ومؤسسات الأعمال، باعتبارها محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي بسياسات التنمية المستدامة من ناحية، ومن ناحية أخرى لها دور مهم وجوهري في تنفيذ تلك السياسات. وفي هذا السياق، فإنه يمكن للسلطات في دولة ما التأثير على أنشطة الشركات من خلال المعايير والتشريعات ذات العلاقة بالتنمية

المستدامة، وفي نفس الوقت فإن النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأنشطة تلك الشركات لها أيضاً تأثيراتها - سلباً إيجاباً - على استراتيجية التنمية المستدامة للدولة.

وعليه، يصبح من الأهمية بمكان تحديد تأثير أنشطة الشركات من الناحية البيئية والاجتماعية

من أجل فهمها وإدارتها بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة. الأمر الذي يدفع الشركات نحو تطوير أنظمتها وممارساتها التقليدية المبنية على فلسفة تعظيم الأرباح، بما فيها المحاسبة، ودمج الجوانب البيئية والاجتماعية في نظم إدارة أعمالها بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة الجديدة [3].

#### معايير الاستدامة:

تتطلب معايير الاستدامة في السياق الأكاديمي والمهني منهجية دقيقة في التوثيق (التهميش (لضمان مصداقية البيانات البيئية والاجتماعية الواردة. يشير التوثيق في الهامش إلى ذكر المصادر في أسفل الصفحة أو بنهاية البحث لتمكين القارئ من التحقق من المعلومات. [8].

أولاً: أبرز معايير الاستدامة الدولية: تعتمد المؤسسات والباحثون على أطر عمل معيارية للإبلاغ عن أداء الاستدامة، ومن أهمها: معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI) المعيار الأكثر شيوعاً عالمياً لإعداد تقارير الاستدامة الشاملة. معايير المحاسبة المستدامة (SASB) تركز على ربط قضايا الاستدامة بالأداء المالي للشركات.

معايير الأيزو (ISO): مثل معيار ISO 14001 الخاص بنظم الإدارة البيئية، والذي يضمن دقة وموثوقية التقارير.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS S1 & S2) معايير حديثة تركز على الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة والمناخ.

#### ثالثاً: معايير فنية لهامش التوثيق (Gutter Margin)

في حال إعداد وثائق مطبوعة أو تغليف تقارير الاستدامة، يُستخدم مصطلح "هامش التوثيق" تقنياً للإشارة إلى: المساحة الإضافية المضافة لهامش الجانبي أو العلوي لضمان عدم اختفاء النص بسبب التجليد أو التغليف.

## الاستنتاجات

- 1- تتنامى الإهتمام والادراك بدراسة المستلزمات والمفاهيم العامة اللازمة للتحول الرقمي في مجال المحاسبة.
- 2- إن الإهتمام بالبعد البيئي (المحاسبة الخضراء) يشكل أهمية ملموسة في دراسات التنمية المحاسبية المستدامة
- 3- هناك ترابط وتداخل بين البعد الاجتماعي والدعم الحكومي للتنمية المستدامة والجانب المحاسبي المستدام.
- 4- لا يمكن لنا إغفال أهمية الاثر التحول الرقمي الاقتصادي عموماً والمحاسبي وجودة التقارير وتعزيز التنمية المحاسبية المستدامة.
- 5- تم تشخيص مجموعة من التحديات والمعوقات، التي تواجه التحول الرقمي في المجال المحاسبي.
- 6- يمكننا القول بوجود علاقة معرفية وتنموية بين التحول الرقمي للمحاسبة وتطبيق أبعاد ومحاور التنمية المستدامة فيما فيها التنمية المحاسبية.
- 7- هنالك نمو في زيادة الوعي بأهمية تطبيق التنمية المحاسبية المستدامة بأبعادها المختلفة.
- 8- مستوى جودة المعلومات المحاسبية في الشركة محل الدراسة بمستوى (مرتفع) ، مما يشير الى التزام الشركة جودة المعلومات المحاسبية.

## المصادر

- [1] Bushman, R. M., & Smith, A. J. (2003). Transparency, financial accounting information, and corporate governance. FRBNY Economic Policy Review, 9(1), 65-87.
- [2] Healy, P. M., & Palepu, K. G. (2001). Information asymmetry, corporate disclosure, and the capital markets: A review of the empirical disclosure literature. Journal of accounting and economics, 31(1-3), 405-440.
- [3] Zucker, L. G. (1986). Production of trust: Institutional sources of economic structure, 1840-1920. Research in organizational behavior, 8, 53-111.
- [4] Diamond, D. W., & Verrecchia, R. E. (1991). Disclosure, liquidity, and the cost of capital. The journal of finance, 46(4), 1325-1359.
- [5] Daske, H., Hail, L., Leuz, C., & Verdi, R. (2008). Mandatory IFRS reporting around the world: Early evidence on the economic consequences. Journal of accounting research, 46(5), 1085-1142.
- [6] عبد الله، خالد. (2020). تحليل كفاءة سوق العراق للأوراق المالية. مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، (50)، 145-120.

## التوصيات

- 1- ضرورة امتلاك الشركات العراقية لرؤية واضحة حول مفهوم المحاسبة عن التنمية المستدامة واهدافها.
- 2- ضرورة قيام الشركات العراقية بقياس التكاليف البيئية الناتجة عن نشاطها مثل تكاليف معالجة النفايات او الانبعاثات.
- 3- من الضروري تخصيص الشركات العراقية بنود محاسبية واضحة لتكلفة المسؤولية الاجتماعية مثل التدريب والرعاية الصحية للموظفين ودعم المجتمع.
- 4- ضرورة مساهمة محاسبة الاستدامة في الشركات العراقية بتعزيز الشفافية والمساءلة تجاه اصحاب المصلحة من المستثمرين والمجتمع والجهات التنظيمية.
- 5- من الضروري ان يؤدي تطبيق محاسبة التنمية المستدامة في الشركات العراقية الى تحسين جودة الارباح المحاسبية المعلنة.
- 6- من الضروري وجود نموذج محاسبي موحد في الشركات العراقية للقياس والافصاح لمقارنة اداء الشركة في مجال الاستدامة.

- [9] Dai, J., & Vasarhelyi, M. A. (2017). Toward blockchain-based accounting and assurance. *Journal of Information Systems*, 31(3), 5-21.
- [10] السامرائي، علي. (2021). تحديات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع الخاص العراقي. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، (95)، 102-78.
- [11] هيئة الأوراق المالية العراقية. (2022). *التقرير السنوي*. بغداد، العراق.
- [12] ، الإصدار GRI 2021 معايير المبادرة العالمية للتقارير، ، أمستردام، 2021، ص 15 GRI الأول،
- [7] Vial, G. (2019). Understanding digital transformation: A review and a research agenda. *The Journal of Strategic Information Systems*, 28(2), 118-144.
- [8] Debreceeny, R. S., & Gray, G. L. (2001). The production and use of semantically rich accounting reports on the Internet: XML and XBRL. *International Journal of Accounting Information Systems*, 2(1), 47-74.